الحكومة تعاني فجوة تمويل كبيرة.. في وقت تعمل فيه قطاعات الاقتصاد غير النفطي في ظروف صعبة للغاية

الدعوة لتأجيل المشاريع الكبرى بالكويت.. تهديد مباشر لخطة التنمية

■ استمرار التوجه العام ضد الوافدين.. سيفقد الكويت الكثير من الأشخاص ذوي القيمة العالية ■ الكويتيون يعملون بمهن الأطباء والمهندسين وغيرها.. ولكن المهن الحرفية تخلو منهم تماماً

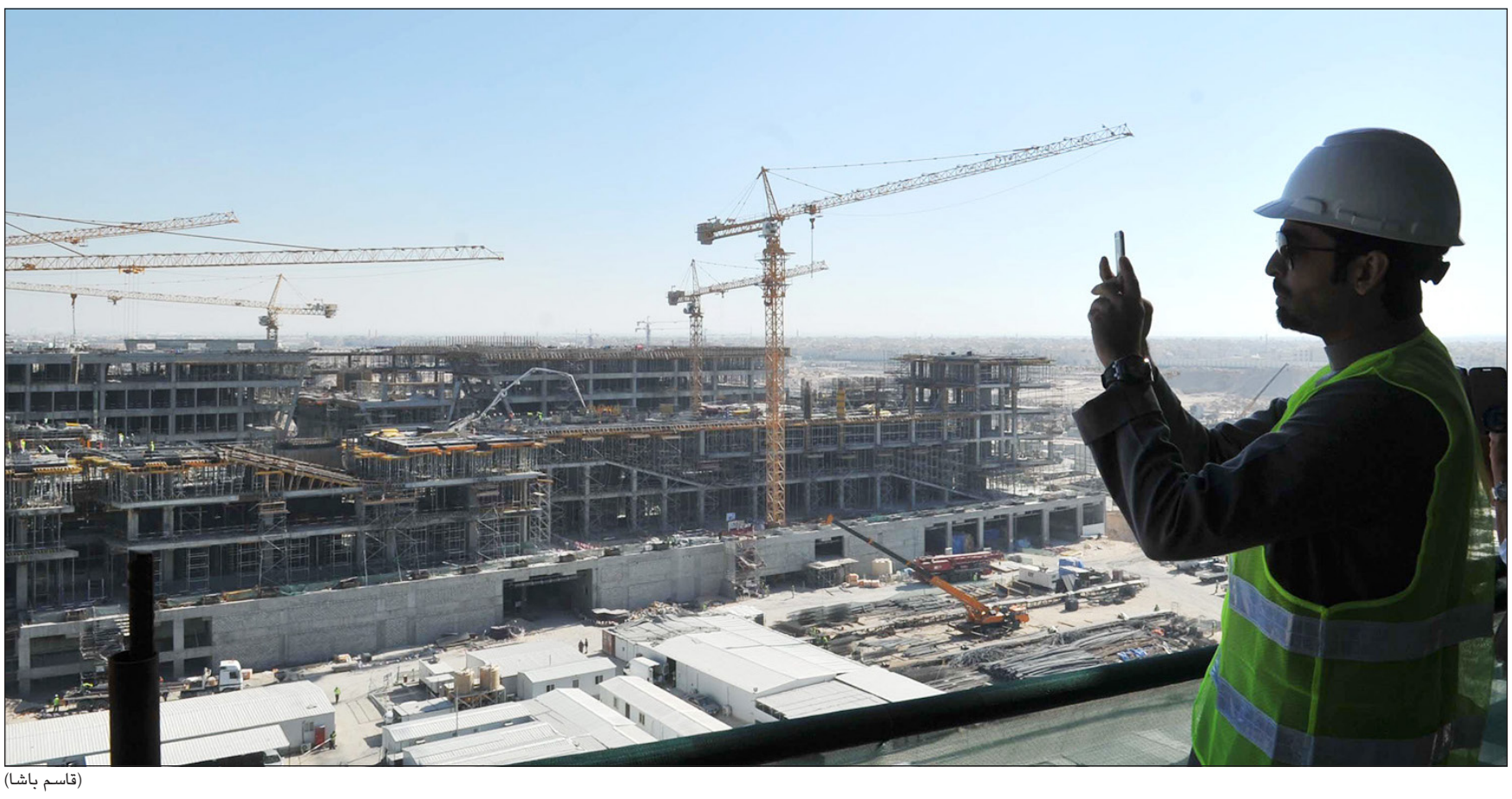
(قاسم باشا)

محمود عيسى

انتقد المستشار في ادارة الأعمال بالكويت جيفري مارتن دعوة المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لتأجيل جميع المشاريع المخطط، لما في ذلك من تهديد للمشاريع الضخمة المقبلة ضمن خطة التنمية، قائلا: «انها تأتي وقت يكاد يكون الأسوأ في ظل انتشار فيروس كورونا، وفي عام كان متوقعا أن يشهد ارتفاع الإنفاق الحكومي وزيادة في جهود الإصلاحات التشريعية وتعزيز الاستثمار في الكثير من المشاريع المهمة، ولكن الأزمة العالمية ضاعفت مشاكل البلاد».

واضاف مارتن الذي يتوقع مع ذلك استمرار العمل في المشاريع قيد التنفيذ: «في غضون ذلك، قلص فيروس كورونا نشاطات مجلس الامة من خلال العمل بالأعضاء الرئيسيين فقط طيلة العام وحال دون صدور الكثير من التشريعات التي كنا نتوقعها بما فيها قانون الدين العام الجديد منذ انتهاء قانون الدين العام الحالي في أكتوبر 2017، وأصبح فقدان الحكومة القدرة على إصدار الدين منذ ذلك الحين عائقا سياسيا متزايدا لتمويل الإنفاق الحكومي».

فجوة تمويلية

وعلى الصعيد المالي، تواجه الحكومة فجوة تمويل تبلغ عشرات المليارات من الدولارات، في وقت تعمل فيه قطاعات كاملة من الاقتصاد غير النفطي وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص في ظل ظروف عمل صعبة للغاية.

وتناولت مجلة ميد، التي نقلت تصريحات مارتن، التعقيدات التي تتسم بها السياسة الكويتية، والتي رأت انها تشكل تهديدا متزايدا للتحفيز الاقتصادي والانتعاش والإصلاح الهيكلي في الكويت، التي تواجه خيارات سياسية واقتصادية صعبة على نحو متزايد، حيث تم الكشف عن التأثير الكامل للجائحة على كل من الوضع المالي الذي يعتبر النفط عموده الفقري وعلى القطاعات الأوسع غير النفطية والقطاع الخاص في الاقتصاد.

واعتبرت مجلة ميد هذه الظروف أعراضا لضعف الاقتصاد الكويتي الذي يعتمد بشدة على النفط لمساهمته بحوالي 90٪ من الإيرادات الحكومية، وهو ما دفع الحكومة لإعادة إطلاق برنامج رؤية 2035 في عام 2017 بهدف تنويع اقتصادها، وخلق فرص عمل في القطاع الخاص للمواطنين وخفض مخاطر تقلب أسعار الطاقة إلى المالية العامة، ولكن بعد ثلاث سنوات جاءت جائحة كورونا لتوقف كل تلك الجهود.

الخطاب العام

وقالت المجلة ان ثمة قضية سياسية أخرى مهيمنة اتخذت طريقها لتتصدر الخطاب العام وهي قضية المقيمين الوافدين في البلاد، فعلى الرغم من ان الحكومة توظف بشكل مباشر نحو 89٪ من المواطنين الكويتيين، ولديها معدل بطالة بين مواطنيها لا يكاد يذكر، إلا أن المواقف المتعلقة بدور العمالة الوافدة في البلاد برزت مع ذلك كمؤثر رئيسي للرأي العام.

ونقلت المجلة عن مارتن قوله: «على عكس دول الخليج العربية الأخرى، التي كانت جيدة جدا في تعزيز التضامن بين مجموعات السكان المختلفة في البلاد، فإن الخطاب العام في الكويت، شهد العكس تماما، فخلافا لدول الجوار كالإمارات على سبيل المثال، التي تتمتع بعلاقات أفضل بكثير مع المستثمرين الأجانب، ستفقد الكويت الكثير من الأشخاص ذوي القيمة العالية من البلاد بسبب هذه المشكلة، وفي حين أن فكرة تقليص عدد الوافدين في البلاد تمثل ورقة سهلة المنال في يد السياسيين، الا ان المشاكل العملية سرعان ما تتجلى مع حجم التغيرات الديموغرافية المقترحة».

وأشار الى وجود الكثير من الأطباء والمهندسين والفنيين الكويتيين، ولكن بعض المهن الاخرى تخلو من الكويتيين تماما، مثل اعمال السباكة واللحام والكهرباء وغيرها، وذلك في الوقت الذي تكافح فيه الحكومة لتحفيز المواطنين على العمل في القطاع الخاص مع استعدادها لتقديم الدعم لمن يلتحق منهم بهذا القطاع.

الإصلاح تحفزه الأزمات

ومع ذلك، ورغم إحجام الحكومة عن الدفع ضد الرأي العام في بعض المجالات، فإن جائحة كورونا قد وفرت بالفعل زخما لإصلاحات الرواتب التي تهدف إلى مساعدة الشركات الخاصة، والتي ربما كانت مستحيلة في الظروف العادية.

ويقول مارتن: «نحن نرى توجها لتغيير القوانين التي تتيح تخفيض رواتب الموظفين بغض النظر عن كونهم مواطنين أو غير مواطنين على نحو يمكن أرباب العمل في القطاع الخاص من تخفيض رواتب العمالة لديهم بصورة قانونية وحماية مصالحهم».

واستطاعت الحكومة الكويتية تطبيق الإجراء من خلال تقديم دعم حكومي متزامن لتعويض المواطنين الكويتيين عما قد يفقدونه من رواتبهم إذا قامت الشركات بتخفيضاتها.

ويمثل هذا التغيير نقطة انطلاق مهمة على الطريق الطويل الذي لايزال يتعين على الدولة السير فيه في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي ستساعد في دعم وتنمية القطاع الخاص المعرض للخطر.

مؤشرات مقلقة

ويشير مارتن إلى ان مثل هذه التدابير لن تؤتي ثمارها في وقت قريب بما فيه الكفاية، وأن هناك مؤشرات مقلقة تظهر بالفعل من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدولة، والتي عانت من غياب التدابير لتخفيف اعباء الإيجارات.

ويضيف مارتن: «القطاع الخاص في الكويت صغير جدا وربما يمثل 3 أو 4٪من الناتج المحلي الإجمالي، لكن الكثير من الناس عاطلون عن العمل الآن، وهذا سيؤثر على المشهد السياسي». وختمت «ميد» بالقول انه في حين أن الكويت لاتزال في وضع جيد يمكنها من الصمود في وجه التداعيات الاولية لفيروس كورونا، فإن الحوار السياسي الصريح والهادئ حول الإصلاح الهيكلي ودور الوافدين في الاقتصاد سيكون ضروريا لبقاء الكويت وجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي وتحقيق أهدافها الاقتصادية التي تضمنتها رؤية الكويت 2035.

■ الحوار السياسي الصريح والهادئ حول الإصلاح ضروري لبقاء الكويت وجهة جاذبة استثمارياً

حلّت في المركز الـ12 ضمن 16 سوقاً مالياً رئيسياً

«الشال»: 20,9٪ انخفاض بورصة الكويت في 5 أشهر

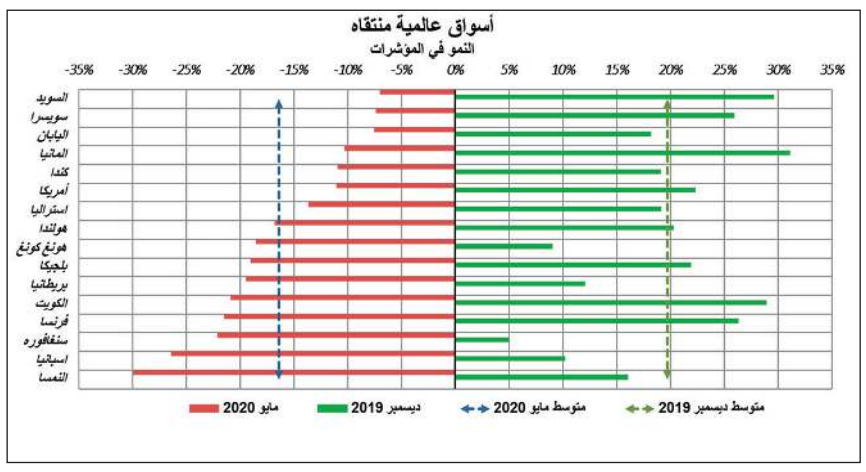

ذكر تقرير «الشال» أن الأسواق المالية العالمية سيطر عليها المخاوف نتيجة تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد خلال ما مضى من 2020 ولغاية نهاية مايو الماضي، حيث شهدت معظم الأسواق أكبر انخفاض منذ الأزمة المالية في 2008، وجاءت الخسائر لاقتصادات الدول الخليجية، خاصة عقب انهيار أسعار النفط، التي تراجعت بنحو 50٪ مما شكل ضربة موجعة لاقتصاداتها.

وأضاف التقرير ان مؤشر «داو جونز» للعالم حسب MSCI فقد خلال ما مضى من 2020 ولغاية مايو الماضي ما نسبته 8,9٪ من قيمته، وكسب المؤشر نفسه في 2019 نحو 25,2٪.

وشمل الانخفاض منذ 2020 مؤشرات داوجونز جميعها، حيث انخفض مؤشر داوجونز العالمي للولايات المتحدة 5,1٪، في حين انخفض مؤشر داوجونز الشامل للأميركيتين 6,5٪. أما مؤشر داوجونز العالمي الشامل لأوروبا فقد انخفض 17,2٪، وانخفض المؤشر ذاته ــ إذا استثنينا المملكة المتحدة بنحو 14,3٪.

وقال التقرير ان وضع آسيا كان مماثلا لوضع الأميركتين، فمؤشر داوجونز العالمي لآسيا/ الهادئ انخفض بنحو 11,8٪، بينما انخفض مؤشر اليابان 8,1٪.

وعرض التقرير مؤشرات مجموعة منتقاة من الأسواق المالية الرئيسة (16 سوقا ماليا) خلال ما مضى من 2020، بما في ذلك سوق الكويت من دون أخذ حركة أسعار الصرف بعين الاعتبار، وهو يشير مقارنة بعام 2019 إلى انخفاض مؤشرات جميع الأسواق المالية، حيث انخفض مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية ــ طبقا لمؤشر الشال ــ 20,9٪ ليحل في المركز الثاني عشر مقارنة بارتفاع 28,9٪، في حين أن متوسط الانخفاض لمجمل الأسواق المدرجة بلغ نحو 16,4٪ في نهاية مايو 2020 مقارنة بارتفاع بلغ 19,7٪ خلال 2019.

وأشار التقرير إلى تباين أداء مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية في مجموعة الأسواق العالمية المنتقاة، إذ بلغ مؤشر مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لسوق الكويت للأوراق المالية نحو 12,5 ضعفا، وهو في المركز الثالث عشر. أما مؤشر العائد النقدي في الكويت فقد بلغ نحو 3,7٪ عندما حقق المركز الرابع وهو أعلى من متوسط الأسواق العالمية المنتقاة.

وأشار التقرير إلى أن متوسط العائد الجاري في الأسواق النامية 16 المنتقاة نحو 3,5٪، بعد أن كان 3,2٪ في نهاية 2019. وبلغ متوسط مؤشر P/E للمجموعة نفسها نحو 12,2 ضعفا (نحو 14,1 ضعفا في سنة 2019).

واحتل السوق الكويتي المركز السابع ضمن تلك الأسواق بالنسبة للعائد الجاري مقارنة بالمركز الثاني عشر في نهاية 2019. وقد احتل المركز الثامن من بين 16سوقا منتقاة حسب مؤشر P/E مقارنة بالمركز الحادي عشر كما في نهاية 2019.

وقال التقرير إن سوق الكويت للأوراق المالية قد احتل المرتبة التاسعة في مستوى مؤشره طبقا لمؤشر الشال، مقارنة بـ 12 سوقا مالية في الشرق الأوسط، وذلك من دون تعديل لأثر سعر صرف العملات مقابل الدولار الأميركي. وانخفض معدل النمو غير المرجح لمؤشرات تلك الأسواق، إذ سجل خسارة بنحو 16,6٪ بعد أن حقق ارتفاعا خلال 2019 بلغت نسبته نحو 8,5٪.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الأسواق قد حققت انخفاضا في مؤشرها، وحقق السوق الإماراتي أكبر انخفاض بلغ 28,6٪، يليه السوق المصري الذي انخفض بنحو 26,8٪، أما بالنسبة إلى سوق الكويت للأوراق المالية فقد احتل المركز الرابع بانخفاض 20,9٪.

55 مليار دولار خسائر ملياردیرات العالم

فيما تكبدت بورصة «وول ستريت» أسوأ أداء يومي لها منذ منتصف مارس الماضي خلال تعاملات جلسة الخميس الماضي، فقد تكبد 20 ملياردیرا بينهم 15 أميركيا خسائر تتجاوز 55 مليار دولار خلال 24 ساعة فقط.

ويوضح مؤشر «بلومبيرغ» للأثرياء، أن أكثر 20 شخصا ثراء حول العالم فقدوا نحو 55,07 مليار دولار من ثرواتهم خلال جلسة تعاملات الخميس الماضي. وجاء أداء «وول ستريت» سلبيا بفعل النظرة التشاؤمية التي رسمها تقرير التوقعات الاقتصادية الصادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي في أعقاب اجتماع السياسة النقدية الأخير.

وتصدر رجل الأعمال الفرنسي برنارد أرنو الذي يشغل الترتيب الثالث في قائمة الأثرياء، صفوف الخاسرين مع تراجع ثروته بنحو 6,25 مليارات دولار لتصل إلى 16,7 مليار دولار.

وتجاوزت خسائر كل من مؤسس شركة «أمازون»، جيف بيزوس، والرئيس التنفيذي لشركة «بيركشاير هاثواي»، وارن بافيت، نحو 5 مليارات دولار.

سنام العقارية
Sanam Real Estate

إعلان تذكيري
لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي شركة سنام العقارية ش.م.ك - عامة

يسر مجلس إدارة شركة سنام العقارية (ش.م.ك.ع) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، والمقرر عقدها في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم الأحد الموافق 2020/06/21 ، بمقر شركة سنام العقارية – الكويت – منطقة القبلة – شارع السور – برج منذر – الدور «الميزانين»، على أن يكون الحضور والتصويت للمساهمين عن طريق الوسائل الالكترونية فقط نظراً للظروف والإجراءات الاحترازية الراهنة، وذلك لمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال الآتي:

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية:

1- سماع تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 ومناقشته والمصادقة عليه .
2- سماع كل من تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليهم.
3- سماع تقرير مراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 ومناقشته والمصادقة عليه.
4- مناقشة البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 واعتمادها.
5- سماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادرة من الجهات الرقابية «إن وجدت».
6- مناقشة اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح للسادة المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
7- مناقشة عدم توزيع مكافأة للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
8- سماع تقرير التعامل التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات صلة.
9- تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من أسهمها وذلك وفق مواد القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
10- مناقشة إخلاء طرف السادة / أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن إدارة الشركة للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
11- إنتخاب مجلس إدارة جديد للثلاث سنوات القادمة.
12- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات بالشركة عن السنة المالية المنتهية في 2020/12/31، وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهم.

• كما تود شركة سنام العقارية أن تسترعي عناية السادة المساهمين إلى أنه في حالة عدم إكتمال نصاب الحضور المقرر قانونا لصحة هذا الإجتماع ، سوف يعقد إجتماع الجمعية المؤجلة بتاريخ يوم الأحد الموافق 2020/06/28 الساعة الحادية عشر صباحا بنفس الشروط أعلاه.

• يرجى من السادة المساهمين مراجعة الموقع الالكتروني للشركة الكويتية للمقاصة (www.maqasa.com) وذلك من أجل اتخاذ إجراءات التسجيل في النظام الالكتروني للجمعيات العامة تمهيداً للقيام بالمشاركة والتصويت الالكتروني لبنود جدول الأعمال، علماً بأن المشاركة ستكون متاحة اعتباراً من يوم 14 يونيو 2020 وحتى الساعة الثامنة صباح يوم انعقاد الجمعية أو الموعد المؤجل والمحدد أعلاه في حال عدم اكتمال النصاب، على أن يخصص يومي 14 و 15 يونيو 2020 لتلقي استفسارات المساهمين فيما يتعلق ببنود الاجتماع ، وذلك وفقا لدليل السياسات والإجراءات المتعلقة بعقد الجمعيات العامة من خلال الأنظمة الالكترونية والمنشورة على الموقع الالكتروني للشركة الكويتية للمقاصة.

على السادة الراغبين في الترشح لعضوية مجلس الإدارة تسليم إدارة الشركة صحيفة الحالة الجنائية قبل يوم عمل من فتح باب التصويت الالكتروني.

والله ولي التوفيق،،،

شركة التخصيص القابضة
PRIVATIZATION HOLDING COMPANY

إعلان تذكيري
لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

يتشرف مجلس إدارة شركة التخصيص القابضة ش.م.ك.ع بدعوتكم لحضور إجتماع الجمعية العامة بصفة عادية الذي تقرر عقدها بمقر الشركة بمنطقة شرق - شارع أحمد الجابر - برج دار العوضي - الدور 23، وذلك في تمام الساعة 11:00 صباحاً يوم الأحد الموافق 2020/06/21 للنظر في جدول الأعمال التالي:-

1. الإستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليه.
2. الإستماع إلى تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليهما.
3. الإستماع إلى تقرير مراقب الحسابات للميزانية العمومية كما هي في 2019/12/31 واعتماده.
4. مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليها.
5. تلاوة بيان الجزاءات (مالية وغير مالية) التي رصدتها الجهات الرقابية خلال السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 (إن وجدت).
6. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز عن 10% من عدد أسهمها وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
7. اعتماد المعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والموافقة على تفويض مجلس الإدارة بالدخول في معاملات ذات صلة عن السنة المالية المنتهية في 2020/12/31 وما بعدها لحين انعقاد الجمعية العمومية السنوية لاعتماد البيانات المالية من السنة المالية المنتهية في 2020/12/31.
8. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بإصدار سندات أو صكوك بالدينار الكويتي أو بأي عملة أخرى يراها مناسبة وبما لا يتجاوز الحد الأقصى المصرح به قانونياً أو ما يعادله بالعملات الأجنبية مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد نوع تلك السندات ومدتها وقيمتها الأسمية وسعر الفائدة وموعد الوفاء بها وسائر شروطها وأحكامها، وذلك بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية المختصة.
9. الموافقة على عدم توزيع أرباح على المساهمين للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
10. الموافقة على عدم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
11. الموافقة على تخصيص مبلغ وقدره -/5,000 دينار كويتي للمسئولية الإجتماعية.
12. إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
13. الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

يرجى العلم بأن التوكيلات التي تم استلامها سابقًا سارية المفعول لحضور اجتماع الجمعية العامة التي سوف تعقد بتاريخ 2020/6/21.

ومن لم يتسلم التوكيل يرجى مراجعة الشركة هاتفيًا على الأرقام التالية (22322198-22322197) كما يمكن الاطلاع على البيانات المالية وتقرير مجلس الإدارة وجدول الأعمال على موقع الشركة التالي:
www.phc.com.kw

مجلس الإدارة